

"العدالة نفيسة ولذلك فهي

مكلفة"

فرانثيسكو دو كوفيدو

(1645-1580)



مجموعة  
عمل  
حقوق  
الضحايا

## نشرة

في هذا العدد

◆ بدء الطور القضائي في الإجراءات ما هو أثره على الضحايا؟ 1

◆ الميزانية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام 2006: ما هو أثرها على الضحايا؟ 2

◆ مقابلة مع أولجا كافران نائبة منسق برنامج التواصل التابع للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة 3

◆ ضمان سلامة الضحايا والشهود: مهمة صعبة بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية إلا أنها حاسمة 4

◆ الأهمية الأساسية للتواصل مع الضحايا 6

◆ الحاجة لتبني مسودة لوائح صندوق دعم الضحايا 7

◆ راديو تفاعلي للمحكمة الجنائية الدولية والمجتمعات المستهدفة كأداة في إستراتيجية 1 لتواصل 8

بدء الطور القضائي في الإجراءات

ما هو أثره على الضحايا؟

كارلا فيرستمان مديرة ريدريس

تم تحويل أربع حالات للمدعي العام، ثلاثة منها من دول وواحدة من مجلس الأمن. وفتح المدعي العام رسمياً تحقيقات في ثلاث من الحالات الأربع التي تم تحويلها له (جمهورية الكونغو الديمقراطية ويوغندا ودارفور -السودان)، وتم انتخاب قضاة لغرف ما قبل المحاكمة 1 و2 و3 بتكليف في حالات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى، على التوالي.

إن انخراط القضاء في هذا الطور المبكر من الإجراءات، طور التحقيقات، قبل توجيه الاتهام، هو بالتأكيد سابقة في مجال الإجراءات الجنائية العالمية، وربما يكون انعكاساً للتفويض الخاص للمحكمة. إن الاعتبار الأساسي الذي أعطته الغرفة الأولى لما قبل المحاكمة، في قرارها بعقد مؤتمر مداولة حول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية (المحكمة الجنائية الدولية- 01/04 في 17 فبراير 2005) هو الحاجة، ضمن أشياء أخرى، لتوفير حماية للضحايا والشهود والمحافظة على الأدلة.

إن قرار إقامة المؤتمر ساعد في تحريك إجراءات قضائية أكثر ذات أهمية بالنسبة للضحايا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فعلى وجه التحديد، تلقت في 26 مايو 2005 الغرفة الأولى لما قبل المحاكمة طلباً، هو الأول من نوعه، في ما يتعلق بالوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد تنبأ قانون روما بقدرة الضحايا على المشاركة في الإجراءات بالقدر الذي تتأثر به مصالحهم وبطريقة لا تضر بحقوق المتهمين أو بحياة المحكمة. وهذا يعتبر مظهراً هاماً من إجراءات المحكمة إذ أنه يمكن الضحايا من تقديم آرائهم ومخاوفهم، ليس فقط كشهود اتهام وإنما أيضاً كمشاركين مستقلين لهم دور متميز في العملية. وكجزء من التماسهم، طالب مقدمو الطلب بعدم الكشف عن هوياتهم أو عن أي معلومات في طلباتهم يمكن أن تقود على تحديد هوياتهم. ويؤكد مطلب مقدمي الطلب أن الشهود ليس وحدهم الذين قد يتعرضوا للخطر. إن الوضع الأمني غير المستقر في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأوضاع الأخرى التي يجري الادعاء حالياً بتحقيقات حولها تعني أن أشخاصاً آخرين متورطين في إجراءات المحكمة- في هذه الحالة الضحايا المتقدمين للمشاركة في الإجراءات- قد يكونوا هم أيضاً عرضة للخطر. وهؤلاء الضحايا قد لا يؤيدون بالضرورة المتهم أو الادعاء وإنما يمثلون مصالحهم الخاصة بهم. بعد أن طلبت غرفة ما قبل المحاكمة معلومات إضافية من المتقدمين

التتمة في صفحة (5)

## الميزانية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام 2006: ما هو أثرها على الضحايا جوناثان أودونهو، منظمة العفو الدولية

إن الميزانية المقترحة لعام 2006 التي قدمتها المحكمة الجنائية الدولية لمجلس الدول الأعضاء (المجلس) في أغسطس 2005، ستمثل، إذا تبناها مجلس الدول الأعضاء في نوفمبر 2005، عددا من التطورات الهامة في مجال التأسيس الفعال لآليات وخدمات الضحايا في المحكمة.

إن فريق الميزانية والمال التابع لتحالف المحكمة الجنائية الدولية (فريق الميزانية) ظل يتابع قضايا ميزانية المحكمة منذ الجلسة السادسة للمفوضية التمهيدية في عام 2000. ولا تحدد عملية الميزانية حجم الموارد التي ستوفرها المحكمة لكل مجال فحسب وإنما ستضع أيضا هيكل وأهداف المحكمة خلال السنة المالية.

ويعتبر تقديم تمويل كاف لبرامج وخدمات الضحايا من المهم الذي ركز فريق الميزانية تركيزا شديدا عليها في إطار حشد للتأييد حول عمليات الميزانية خلال السنوات السابقة. وقد تشاور الفريق، على نحو وثيق، مع مجموعة عمل الضحايا في تحليل مسودات الميزانيات وأعداد التوصيات لصنع القرار الأساسيين في مجال اتخاذ القرارات الخاصة بالميزانية: المحكمة الجنائية الدولية، لجنة الميزانية والمال ومجلس الدول الأعضاء.

إن قانون روما متقدم جدا في عدد من النواحي المتعلقة بالضحايا، بما في ذلك مشاركة الضحايا وتعويضات إصلاح الضرر. وتعتبر موضوعات الميزانية في هذا المجال حاسمة إذ أن هذه الحقوق لا يمكن تطبيقها على نحو كامل وبفعالية إلا إذا توفرت الموارد الكافية والهيكل المناسبة. وفي هذه المجالات الجديدة هناك سوابق قليلة من تجارب المحاكم الدولية الأخرى يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تبني عليها لذلك فإن مجموعة عمل حقوق الضحايا وفريق الميزانية ظللا يعملان لمساعدة المحكمة واللجنة والمجلس في عملية التأسيس هذه وذلك من خلال مساهمتها المتعلقة بالموضوعات الخاصة بالضحايا.

### ملخص عملية الميزانية

تعد المحكمة الجنائية الدولية، خلال عملية تضم كل هيئات المحكمة، ميزانيتها السنوية المقترحة للعام التالي في شهر أغسطس.

تجتمع اللجنة، وهي هيئة خبراء من المجلس تتكون من 12 عضواً، في أكتوبر للنظر في الميزانية المقترحة وتعد توصيات للمجلس بما في ذلك أي خفض في الميزانية.

يجتمع المجلس في أكتوبر لمراجعة توصيات اللجنة وتحديد ما إذا كان سيقبلها أم لا. ثم يتبنى المجلس الميزانية للسنة المقبلة.

في سبتمبر 2005 قدم فريق الميزانية، بعد مشاورات مع مجموعة عمل حقوق الضحايا، ورقة للجنة يحل فيها الميزانية المقترحة لعام 2006 بعنوان: "تعليقات على برنامج الميزانية المقترحة لعام 2006 للمحكمة الجنائية الدولية" وهي موجودة على موقع: [http://www.iccnw.org/buildingthecourtnew/issues\\_campaigns/budget\\_finance/Budget200613June05en.pdf](http://www.iccnw.org/buildingthecourtnew/issues_campaigns/budget_finance/Budget200613June05en.pdf) وترتكز الورقة على عدد من مظاهر الميزانية المقترحة ذات الصلة بالضحايا.

### حماية ومساندة الضحايا والشهود:

أبدى فريق الميزانية اهتماما شديدا في السنوات المالية الماضية بالمبلغ غير الكافي المرصود للعمل في وحدة الضحايا والشهود التي يقع عليها عبء الاهتمام بحماية ودعم الضحايا والشهود. وهناك على وجه التحديد تدابير واحتياطات غير وافية لطاقم الموظفين والعمليات في بلدان تجري فيها تحقيقات. وتظهر ميزانية 2006 تحسنا واضحا في توفير زيادة هامة في مجال طاقم الموظفين والموارد الميدانية. وقد ناشد فريق الميزانية اللجنة والدول الأعضاء على المساندة الكاملة لهذا الاستثمار الهام في واحد من أهم المجالات الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية.

### مشاركة الضحايا وإصلاح الضرر الواقع عليهم:

تعتبر مسألة السماح حالياً، وبوضوح، للضحايا أن يشاركون في الإجراءات وتقديم الطلبات لإصلاح الضرر، أمراً تتفرد به المحكمة الجنائية الدولية (رغم أن من المؤمل أن تكون المحاكم العالمية في المستقبل مفوضة بمثل هذه الأدوار الهامة). وتقع مسؤولية هذه المهام على قسم مشاركة الضحايا وعمليات إصلاح الضرر ومكتب المحامي العام للضحايا. أما فيما يتعلق بوحدة الضحايا والشهود فإن فريق الميزانية أبدى مخاوف في السنوات الماضية حول النقص في مجال الموارد في قسم مشاركة الضحايا وعمليات إصلاح الضرر للقيام بأعماله الهامة ومنها إرشاد الضحايا للمشاركة والسعي للحصول على إصلاح الضرر، وإعداد وتوزيع استمارات، وتدريب عناصر محلية لمساعدة الضحايا في ملء الاستمارات وإنجاز عمليات تقديم عدد كبير من الطلبات المحتملة. لذلك، فإن من المشجع أن ميزانية 2006 ستساعد على توضيح ما إذا كان هذا المبلغ المرصود سيكون وافية. رحب الفريق بهذه التطورات بوصفها تمثل تقدماً إيجابياً في عمل المحكمة الجنائية الدولية في هذا المجال ولكنه لاحظ أن أي عمليات خفض من جانب المجلس قد تقوّض قدرة القسم والمكتب في العمل على نحو فعال.

### صندوق تمويل الضحايا:

ستكون الميزانية الكاملة لصندوق الضحايا أمام مجلس خبراء التقرير السنوي الذي سيقدّم في الأسابيع المقبلة. وقد لاحظ فريق الميزانية أنه بسبب فشل المجلس في تبني مسودة القرارات الخاصة بالصندوق والتي أعدها مجلس المدراء العام الماضي فإنه لن يحدث سوى تقدم بسيط في اتجاه أن يكون الصندوق موظفاً توظيفاً كاملاً. ومع ذلك، وبالرغم من هذه البداية البسيطة فإن الأمر الهام هو أن المجلس واصل تمويله الكامل لسكرتارية صندوق التمويل في بعض المناطق كما قدم في مناطق أخرى موارد أكثر لعام 2006. وهذا ضروري كي يستطيع صندوق التمويل أن يمارس نشاطه الكامل، بما في ذلك تعيين مدير تنفيذي لمعالجة العمليات اليومية للصندوق وفقاً لتعليمات مجلس الإدارة.

### برنامج التواصل:

من أكثر الشؤون الهامة في الميزانية المقترحة التي أعدتها المحكمة الجنائية الدولية الافتقار للتفاعل في نشاطات التواصل (outreach) وهذا بالطبع له أثره في تفهم الضحايا للمحكمة الجنائية الدولية ولتوقعاتهم فيما يتعلق بما يمكن للمحكمة أن تحققه ومدى معرفتهم بعملها، وعلى وجه التحديد النقص في التمويل في مجال طاقم الموظفين وما يؤدي إليه نقص الموارد من محدودية شديدة في قدرة المحكمة على أداء هذه المهام في عام 2006. وقد حث فريق الميزانية المحكمة واللجنة والمجلس لمراجعة هذا الموضوع وتناوله كموضوع عاجل.

إن الميزانية المقترحة لعام 2006 تقدم بنود صرف هامة وفي بعض الحالات طال انتظارها كثيراً للآليات والخدمات الخاصة بالضحايا. ومن الأمور الأساسية أن بنود الصرف هذه مدعومة من المجلس وليست مخفضة. لكن برنامج التواصل يظل مجالاً يثير الكثير من الاهتمام إذ يجب أن تكون المحكمة الجنائية الدولية قادرة على أن تتواصل مع الضحايا فيما يتعلق بعملها.

### 1- لماذا بدأت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة نشاطات التواصل (outreach) الخاصة بها بعد عدة سنوات من إنشاء المحكمة؟

- أنشئت المحكمة الجنائية الدولية (ICTY) عام 1994 ولم تبدأ نشاطات التواصل الخاصة بها حتى أواخر عام 1999. وهناك عدة أسباب لذلك التأخير :

أولاً: إن أصحاب القرار في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، الذين كانوا مشغولين في ذلك الوقت بالنشاطات التي تشكل النواة الصلبة للمحكمة، لم يعتبروا ما كان يفكر فيه الناس في يوغسلافيا السابقة حول عمل المحكمة أمراً يحظى بالأولوية. كانت الحرب ما تزال مشتتة في العديد من المناطق المتأثرة، وكانت الحكومات القائمة هي نفس الحكومات التي قادت أفعالها وأشكال عجزها عن الفعل إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في المقام الأول. وفي البداية تصرفت المحكمة كما تتصرف أي محكمة وطنية محلية فاعتبرت أنه يكفي إجراء المحاكمات على نحو يتسم بالمهنية والشفافية، ولم تحفل بأهمية توضيح نتائج عملها للشعب في يوغسلافيا السابقة. وكان يعتقد أن إذاعة إجراءات المحكمة ستجعل نشاطاتها شفافة على نحو كاف لكل المهتمين بعملها.

لم يدرك رئيس قضاة المحكمة غابرييل كيرك ماكدونالد حتى نهاية عام 1998، بعد نهاية المحاكمة الكاملة الأولى للمحكمة واعتقال عدد كبير من المتهمين، الفجوة الكبيرة التي نشأت بين المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمجتمعات المحلية ليوغسلافيا السابقة. لقد أدرك القاضي ماكدونالد أن ما كان يعتبر إنجازاً حاسماً في المحكمة لم يعن شيئاً بالنسبة للبشر الذين يعيشون في المناطق التي تأثرت بها. والأمر الأكثر وقعا في أثره هو أن الحقائق التي أثبتت دون أدنى شك في ساحة المحكمة لم تحدث أي فرق - فقد واصل المتعاطفون مع الجناة إنكار الفظائع بنفس ما كان متبعاً في السابق ولم يحصل الضحايا على أي إرضاء معنوي.

حينذاك فقط اتخذ قرار بعمل شيء ما بشأن ذلك الأمر. وتأسس برنامج التواصل بتمويل خارجي. ولسوء الطالع فإن الوقت برنامج التواصل لم يبدأ نشاطه إلا في أواخر عام 1999 وكانت المحكمة في ذلك الوقت قد بدأت في دفع ثمن باهظ للتأخير: زادت صعوبة عملية تفكيك ما تأسس سلفاً من سوء فهم ودعاية، وكانت هذه الزيادة أكثر مما لو كلن البرنامج قد تأسس منذ البداية مزوداً بالمستجدات والمعلومات الصحيحة حول المحكمة. وأيضاً، ربما لأن البرنامج لم ينظر إليه من البداية كبرنامج حاسم فهو لم يكن أبداً جزءاً من ميزانية المحكمة الأساسية. وقد قيد ذلك حجم نشاطات برنامج التواصل وألقى على طاقم موظفي القسم عبء مسئولية جذب التمويل اللازم للبرنامج. ومن الصعب تقييم مدى زيادة النجاح في تبليغ رسالة المحكمة لو أن برنامج التواصل كان قد تأسس منذ البداية ولكن من المؤكد أنه ما كان سيطلب ردم فجوة معلومات تمتد لست سنوات. ونحن نأمل فقط أن تتعلم مؤسسات العدالة الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، من أخطائنا وتقوم بتوفير معلومات عامة مكثفة ونشاطات تواصل من البداية.

### 2- ما هو أثر نشاطات برنامج التواصل على الضحايا في يوغسلافيا السابقة؟

- كان يمكن أن يكون للمحكمة أثر أقوى في توضيح عملها للضحايا، ولو كان برنامج التواصل قد تم تأسيسه على نحو أسرع لكان قد نتج عنه إقدام عدد أكبر من الأفراد على تقديم معلومات للمحكمة. وخلال تلك السنوات الأولى التي أعقبت إنشاء المحكمة فإنها لم تقم، للأسف، بمهمة إعلام المجتمعات المحلية في يوغسلافيا السابقة والحكومات المحلية والإعلام بعملها. وفي معظم المناطق كانت هذه الحكومات هي نفس تلك الحكومات التي كانت تتحكم في استخدام الإعلام في تأجيج الحرب ومن مصلحتها إغلاق منافذ كل أشكال التعاون مع المحكمة. وقد أفطعت هذه الجهات بنجاح، العديد من الضحايا بأن المحكمة لا تستطيع ولا ترغب في مساعدتهم وذهبت أكثر في إبلاغهم أن المحكمة لا تستطيع سوى مفاخرة معاناتهم. وبلغ الأمر حد دفع بعض المحققين إلى التوقف عن عملهم نتيجة لذلك. وفوق ذلك فإنه كان لذلك أثر سلبي على ما كان في مقدور المحكمة فعله. إن تقديم معلومات للضحايا بلغاتهم يستطيع أن يساهم بعمق في إقناعهم بالإقدام والإدلاء برواياتهم. وبدون هذه الروايات لا تستطيع مؤسسة قضائية أن تؤدي عملها على نحو لائق.

### 3- ما هو نوع نشاطات التواصل نحو الضحايا التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة؟

- إن برنامج التواصل الخاص بالمحكمة ظل يعمل على مدى نحو 6 سنوات. وفي هذا الوقت قامت المكاتب الخمس (في لاهاي وزغرب وبلغراد وسراييفو وبريشينا) بتنفيذ عدد من النشاطات. لقد نشرنا معلومات عن العمل في المحكمة، مثل التصريحات الصحافية وأوراق معلومات القضايا وغيرها من المعلومات العامة، باللغات المحلية: البوسنية والكرواتية والصربية، وحيثما يكون مناسباً باللغة الألبانية والمقدونية وقد وزعنا أيضاً ترجمات للوثائق الأخرى للمحكمة مثل القانون وقواعد الإجراءات والإثبات، وعدد من القرارات والأوامر والأحكام.

بالإضافة لذلك فإن برنامج التواصل لمحكمة الجنايات الدولية ليوغسلافيا السابقة نظم عدداً من المناسبات والندوات والمؤتمرات والمواد المستديرة لذوي المهن القانونية والصحافيين. وأخيراً، والأكثر أهمية، فإن البرنامج نظم مناسبات عديدة وسط المجتمعات المحلية لأجل شرح ما فعلته المحكمة فيما يتعلق ببعض الجرائم المحددة التي حدثت في المناطق التي يعيشون فيها. فمثلاً خلال العام الماضي عقدت المحكمة خمس فعاليات في ما يسمى بـ "ردم الهوة" وذلك في خمس مناطق مختلفة من البوسنة والهرسك التي تأثرت بالحرب. في هذه الفعاليات التي تستمر الواحدة منها يوماً كاملاً شرح خبراء المحكمة إلى ممثلين لمجتمعات الضحايا والمنظمات غير الحكومية وأعضاء الحكومة المحلية وغيرهم ما فعلته المحكمة فيما يتعلق بالجرائم التي وقعت في المنطقة.

نحن نعتبر كل هذه النشاطات حاسمة في مجال توصيل الإنجازات والعمل الذي تقوم به المحكمة وبالتالي زيادة الوعي الشعبي بعملها. وبمثل هذه المبادرات تستطيع المحكمة حقيقة أن تنجز تفويضها الأساسي بالمساهمة في استعادة السلام في المنطقة والمحافظة عليه.

"تظهر سلسلة طويلة من القضايا أن هناك ضرورة أساسية، وليس بعض ضرورة، ليس فقط لتحقيق العدالة وإنما لأن يظهر تحققها جلياً على نحو لا يخالطه أي شك"

لورد هيوارت 9 نوفمبر 1923

## ضمان سلامة الضحايا والشهود: مهمة صعبة بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية إلا أنها حاسمة بقلم: جيرالدين ماتيوولي محامي عدالة دولية- هيومان رايتس وواتش

إن دعم وحماية الضحايا، والشهود، وغيرهم من المعرضين للخطر بسبب الشهادة هو جانب حاسم بالنسبة لفعالية عمل المحكمة الجنائية الدولية. وتفتقر تجارب رواندا وبوغسلافيا السابقة وأيضاً تجربة المحكمة الخاصة في سيراليون، بشكل حاد، أن من المرجح أن يواجه الضحايا والشهود تحديات أمنية ونفسية حقيقية نتيجة لانخراطهم في المحاكمات الدولية.

ويقع على عاتق المحكمة الجنائية الدولية التزام قانوني بحماية الشهود المحتملين والفعلين والضحايا، وأيضاً الأشخاص المعرضين للخطر بسبب شهادتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، وذلك بموجب قانون روما للمحكمة الجنائية الدولية وقواعد الإثبات والإجراءات. كما يقع عليها واجب أخلاقي بضمان عدم معاناة الضحايا والشهود مجدداً بسبب انخراطهم مع المحكمة الجنائية الدولية. غالباً ما تكون السلطات المحلية في البلدان التي تجري فيها المحاكمات غير قادرة أو غير راغبة في المساعدة في توفير حماية ذات قيمة. ولذا يجب أن تجرى ترتيبات عيقة ومناسبة لحماية أمن وخصوصية وكرامة الشهود والضحايا وسلامتهم النفسية.

أكثر من ذلك فإن قدرة المحكمة الجنائية الدولية على ضمان الحماية المناسبة ستقرر على الأرجح المدى الذي سوف يكون فيه الضحايا والشهود مستعدين للتعاون مع المحكمة ولعب دور نشط في إجراءاتها في المستقبل. وهي لذلك حاسمة بالنسبة للنجاح العام للمحكمة الجنائية الدولية.

يجب أن يدرك المرء منذ البداية أن ضمان الحماية الفعالة سيخلق عدداً هائلاً من التحديات. إن هناك حدود لما يمكن أن تقوم به المحكمة الجنائية الدولية لضمان السلامة، والخصوصية، والكرامة والعافية النفسية للضحايا والشهود وغيرهم من المعرضين للخطر بسبب الشهادة. تحقق المحكمة حالياً في ثلاث حالات (جمهورية الكونغو الديمقراطية، شمال أوغندا، ودارفور في السودان) حيث ما زال النزاع مستمراً وما زال المدنيون ونشطاء حقوق الإنسان وأيضاً العاملون في المنظمات الدولية يواجهون مخاطر أمنية حقيقية بشكل يومي. كما أن العوامل اللوجستية للعمل في تلك الأوضاع تعد صعبة للغاية. ومع الوضع في الاعتبار المعوقات المالية والوظيفية للمحكمة الجنائية الدولية فإن الوفاء بالتزامات الحماية يغدو أكثر صعوبة ويتطلب المزيد من الإبداع والمرونة. وسوف تحتاج المحكمة أيضاً إلى أن تكيف نظام حمايتها وعملياتها مع ثلاثة أوضاع متميزة تطرح مخاطر أمنية مختلفة وجادة وتستدعي احتياجات متنوعة لضمان السلامة البدنية فضلاً عن الدعم الطبي والنفسي للضحايا والشهود.

### تركيز على السلامة

لإنجاز التزامات المحكمة من الواجب تناول كل من السلامة البدنية والنفسية منذ التفاعل الأول بين الضحايا والشهود وبين المحكمة (من الأرجح في مرحلة التحقيقات) وخلال المحاكمة وما بعد المحاكمة. وتشترك أجهزة المحكمة المختلفة (مكتب المدعي، التسجيلات، وحدة الضحايا والشهود، والغرف) في مسؤوليات مختلفة، إلا أنها متكاملة، في ضمان حماية فعالة.

لقد سجلت المحكمة في تقريرها السنوي، المقدم للاجتماع القادم للدول الأطراف، تقدماً ملحوظاً في تأسيس مشروع حماية فعال. ([http://www.icc-cpi.int/library/asp/ICC-ASP-4-16\\_English.pdf](http://www.icc-cpi.int/library/asp/ICC-ASP-4-16_English.pdf)).

إننا ندرك أن المحكمة الجنائية الدولية قد قامت بعدة مبادرات لتنسيق خطوات كل من مكتب المدعي، التسجيلات، وحدة الضحايا والشهود خلال المرحلة المبكرة من عمل المحكمة أي خلال مرحلة التحقيقات. وعلى سبيل المثال فقد طورت وحدة الضحايا والشهود مع مكتب المدعي بروتوكولاً أمنياً لكل وضع من الأوضاع الخاضعة للتحقيق وذلك بغرض توجيه عمل المحققين الذين اتصلوا بالضحايا والشهود المحتملين. ويتم تبادل المعلومات عن الأفراد المحتمل تعرضهم للخطر مع وحدة الضحايا والشهود في أقرب وقت ممكن. إن التنسيق يعتبر أمراً هاماً لضمان أكبر مساعدة متماسكة للضحايا والشهود والأشخاص الآخرين المعرضين للخطر بسبب الشهادة وذلك خلال كل المدة التي يتعاملون فيها مع المحكمة. وبالسماح لمكتب التسجيلات بأن يتولى المسؤوليات الأولية لمشروع الحماية منذ التعامل الأول مع المحكمة فإن ذلك سوف يؤهل مكتب التسجيلات لتنمية قدرته على ضمان نفس مستوى الحماية لشهود الدفاع ولمشاركة الضحايا.

وفي إطار إنشغاله بأمن الضحايا والشهود المحتملين والمصادر الأخرى أتخذ مكتب المدعي خطوات هامة لتقليص عدد الأفراد الذين يتم الاتصال بهم ولإجراء المقابلات على نحو خاص (مثلاً باستخدام وسطاء أو وسائل أو أمكنة تحد من الظهور). وتساعد وحدة النوع (الجنس) والأطفال التابعة لمكتب المدعي في تحليل الظروف النفسية للشهود قبل إجرائهم للمقابلة وتوفير دعم متخصص للأشخاص المتأثرين بالصدمات. وقد طورت وحدة الضحايا والشهود أنظمة استجابة طارئة للسماح للضحايا والشهود بطلب المساعدة في أي وقت يتهدد فيه أمنهم. ويتضمن ذلك النظام التزويد بوسائل الاتصال بشخص معين يمكن إخطاره عندما يكون الضحية أو الشاهد المحتمل يحتاج لذلك، على مدار 24 ساعة، محمداً ملاجئ آمنة (مثل غرفة فندق أو شقق) في أماكن متنوعة في البلد حيث يمكن أن يخفي الأشخاص المحتمل تعرضهم للخطر لفترة معينة من الوقت. إن لوحدة الضحايا والشهود إمكانيات حقلية محدودة حيث أن هناك ضابط أمن واحد فقط في الحقل في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. إنها تعتمد على شبكة من الشركاء المحليين في المساعدة في نشاطات الحماية.

إن للقضاة أيضاً مسؤوليات هامة للتأكد من تطبيق المحكمة لإجراءات حماية فعالة في كل المراحل، بما في ذلك مشاركة الضحايا. لقد قامت غرفة ما قبل المحاكمة (1)، المخول لها إصدار قرارات حول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مؤخراً بإصدار قرارات حماية لمجموعة من الضحايا الذين تقدموا بطلبات للمشاركة في الإجراءات المتعلقة بالوضع. وسوف يكون للقضاة أيضاً أثناء المحاكمة إمكانية الأمر بإجراءات حماية مختلفة بما في ذلك عقد جلسات مغلقة، ومحو التفاصيل الشخصية من السجل العام للمحكمة، وإعطاء أسماء مستعارة للضحايا والشهود، وتغيير صورهم وأصواتهم الخ

وعلى الرغم من كل هذه التطورات الإيجابية فإن عدداً من الأسئلة المتعلقة بالسياسات تظل دون إجابة، خاصة ما يتعلق بمدى إجراءات الحماية المتوفرة للضحايا المشاركين في الإجراءات (في مقابل الشهود الذين يقدمون شهادات للاتهام أو الدفاع). ومن غير الواضح أيضاً أي نوع من أنواع إجراءات الحماية سوف يكون متاحاً، هذا إذا توفر واحد منها، للمشاركين المحليين الذين يساعدون المحكمة بشكل مباشر في تطبيق مهامها والذين يواجهون المخاطر من جراء ذلك. ومع إقرار المحكمة بالاعتماد على شبكة محلية في عدد من أنشطتها فإن الشركاء المحليين، الذين تستند عليهم المحكمة بناءً على طلب منها، سوف يصبحون مهمين لنجاحها. ومن المرجح أن تخلق مشاركتهم مخاطر بالنسبة لهم ويجب لذلك أن توفر لهم حماية كلما كان ذلك ضرورياً.

ومع إصدار أوامر قبض في حالة أوغندا فإن المحكمة الجنائية الدولية قد دخلت مرحلة جديدة في عملياتها والتي سوف تطرح، مع ظهور أسماء المتهمين في المجال العام، تحديات جديدة وأكثر حدة بالنسبة لحماية الضحايا والشهود المتصلين بالمحكمة. وفي كثير من الحالات فإن فعالية مشروع الحماية سوف توضع موضع الاختبار.

وسوف يكون من الأمور الحاسمة بالنسبة للمحكمة أن تصعد من وجودها الميداني كما هو مقترح في مسودة ميزانية 2006، حتى تصبح قادرة على أن ترصد بشكل منتظم أمن الضحايا والشهود وأن تكون في وضع يسمح لها بالتدخل الفوري. أنظر: [http://www.icc-cpi.int/library/asp/ICC-ASP-4-5\\_English.pdf](http://www.icc-cpi.int/library/asp/ICC-ASP-4-5_English.pdf)

ويطرح الاعتماد، في الحماية، على الشبكات المحلية تحديات خاصة بالسرية والتي ينبغي معالجتها. وتحتاج المحكمة إلى وجود ميداني ملحوظ، ومن المأمول أن يكون له أثر رادع، بينما سيواصل ضباط الأمن والمحققين عملهم بشكل مستتر. وسوف يكون من الضروري أيضاً أن توفر المحكمة أماكن إقامة جديدة أو مؤقتة في المنطقة التي ينتمي لها الناس، وأيضاً القدرة على توفير أماكن إقامة دولية عند الضرورة. ويجب أن يكون للضحايا والشهود والأشخاص المعرضين للخطر ملاجئ آمنة على سبيل الاحتياط وأيضاً في حالة تعرضهم لهجوم فعلي.

وتتطلب الحماية الفعالة أيضاً بث معلومات مناسبة للمجموعات المتأثرة وللمشاركين المحليين. وسوف يساعد ذلك المشاركين على اتخاذ خيارات متبصرة حول عملهم مع المحكمة وسوف يسهل تعبئة الضحايا والشهود وسوف يساهم في خلق مناخ أكثر ملائمة للتعاون مع المحكمة. ويجب أن تبدأ المحكمة الجنائية الدولية فوراً في نشر معلومات عامة عن عمل المحكمة ودورها وصلاحياتها والمخاطر الأمنية المحتملة وقدرات حماية المجموعات الأكثر تأثراً.

إن الحماية الفعالة ليست رخيصة القيمة ولكنها هامة وتستحق التكلفة المبدولة من أجلها. وسوف تحتاج المحكمة الجنائية الدولية إلى الدعم من أجل تطبيق حماية فعالة كما يجب أن توافق الدول الأعضاء على المخصصات الخاصة بحماية الضحايا والشهود في مسودة ميزانية 2006 في الاجتماع القادم للدول الأعضاء. ويجب أن تنجز الدول الأعضاء على وجه السرعة اتفاقات حماية مع المحكمة للسماح بمناطق دولية لتوفير الحماية عند الضرورة.

## بدء الطور القضائي في الإجراءات ما هو أثره على الضحايا؟

تتمة صفحة (1)

بالطلبات لتثبيت مطلبهم اتخذت قراراً بشأن إجراءات الحماية في 21 يوليو 2005 (المحكمة الجنائية الدولية 01/04 في 21 يوليو 2005). وأشارت في الأسباب التي قادت إليها إلى اتخاذ قرارها إلى أنها مؤقتة من أن مقدمي الطلبات يواجهون مخاطر أمنية هائلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكدت غرفة ما قبل المحاكمة أنها تملك الحق في إصدار أوامر بتوفير إجراءات حماية لمقدمي طلبات المشاركة في الإجراءات. وأشارت إلى أنه حينما يستدعي الوضع الأمني ذلك فإنها تملك الحق في الأمر بتفويض طلب المشاركة لأجل حماية هوية مقدمي الطلبات. وأي حذف من الطلب يجب أن يكون ضرورياً للغاية على ضوء الوضع الأمني لمقدم الطلب، ورغم ذلك يجب أن يسمح بممارسة كاملة للدعاء والدفاع بحقهما في الرد على طلبات المشاركة. وبعد ذلك أشارت غرفة ما قبل المداولة إلى أنه، في الطور الحالي من الوضع-التحقيق- فإن هذا النوع من التفويض لن يكون مضرراً بحق المحامي المختص بحقوق الدفاع في الرد على الطلبات وليس ضاراً أو غير متنسق مع حقوق المتهمين في محاكمة عادلة ونزيهة. وقد اتخذت وجهة نظر مختلفة في ما يتعلق بالادعاء. وهنا أشارت المحكمة إلى أنه بسبب أن الادعاء كان، ملزماً، سلفاً، بالمحافظة على السرية والسلامة الجسدية والنفسية للضحايا والشهود وحماية كرامتهم وخصوصيتهم وعدم وجود ما يشير إلى أن إرسال نسخة غير منقحة من الطلب إلى الادعاء سيزيد من مخاطر السلامة فإنه يجب أن يتسلم الادعاء الطلب غير المنقح.

وعقدت الغرفة الأولى لما قبل المحاكمة، أيضاً، جلسة منفصلة في 8 يوليو في ما يتعلق بحماية الضحايا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الجلسة أثير أيضاً موضوع الوثائق غير المنقحة. أما أولئك الذين كانت لهم ملاحظات فإنهم سعوا إلى تقديم مواد منقحة إلى الادعاء والمحامي الخاص بالدفاع. وفي قرار غرفة ما قبل المحاكمة، الذي يشبه قرارها المتعلق بطلب المشاركة في الإجراءات، قررت أن تزود الادعاء بنسخة غير منقحة للمواد لكن المحامي الخاص يجب أن يتسلم النسخة المنقحة فقط.

## الأهمية الأساسية للتواصل مع الضحايا بقلم أليسون سميث المستشارة القانونية

يعتبر قانون روما للمحكمة الجنائية الدولية دليلاً على حدوث تغيير في الطريقة التي تنظر بها مؤسسات العدالة الجنائية الدولية للضحايا ولحماية حقوقهم. ويظهر تفويض المحكمة الجنائية الدولية كتفويض يحمل توجهاً يراعي جانب الضحايا منذ البداية إذ تبرز الفقرة الثانية من ديباجة قانون روما أن الدول الأعضاء "تعي أنه خلال هذا القرن صار الملايين من الأطفال والنساء والرجال ضحايا لفظاعات فوق التصور هزت بعمق ضمير الإنسانية". والمحكمة الجنائية الدولية هي، من نواحي عديدة، المحكمة الجنائية الدولية الأولى التي تعترف بوضوح بأن من بين العديد من أهدافها توفير العدالة للضحايا والتي تتحقق بصورة رئيسية عبر مساهمتها في استعادة حكم القانون وخلق مناخ يسود فيه السلام وتحترم فيه الحقوق، لكن أيضاً عبر اعتماد دور الضحايا في الإجراءات الجنائية على مستوى المشاركة وعلى مستوى عمليات التعويض وإصلاح الضرر.

إن السؤال الذي يتفرع من هذا هو كيف ستعمل هذه التدابير المبتكرة فعلياً في الممارسة. من الواضح أنه إذا لم يدرك الضحايا أنفسهم كيف يستطيعون المشاركة في الإجراءات أو في عمليات إصلاح الضرر فإن توجه قانون روما نحو حقوق الضحايا يبقى كلمات فارغة على الورق ليس لها سوى أثر قليل أو أنها معدومة الأثر على الناس الذين كتبت مواد القانون من أجلهم. وبدون ذلك الفهم فهناك خطر بأن لا يعلم الضحايا أنه يمكنهم المشاركة في عمل المحكمة الجنائية الدولية أو، إذا عملوا بتلك الإمكانية، فقد لا يعرفون كيف يتعاملون معها.

إن ضعف المعرفة فيما يتعلق بالشروط الأساسية والإجراءات يخلق، إلى حد كبير، وضعاً يسمح بالاعتماد على التدابير الاحتياطية الخاصة بالضحايا أو أن يكون هناك اضطراب كامل حينما يحاول الضحايا أن يستخدموا التدابير المعقدة، في أكثر الأحيان، دون فهم أساسي للقواعد التي تتعلق بها مما يؤدي إلى عمليات تأجيل وإحباط وبالتالي إلى خيبة الأمل وفقدان الثقة.



وهنا تأتي أهمية خدمة التواصل (outreach) ويرمز مصطلح التواصل، على وجه العموم، إلى التفاعل البناء والمستخدم بين المحكمة والمجتمعات المتأثرة بأوضاع محددة خاضعة للتحقيق أو المحاكمة. والهدف من خدمة التواصل هو تعزيز الفهم للعملية القضائية ومساندتها في أطوارها المختلفة بالإضافة إلى تعزيز الأدوار المختلفة للأجهزة المتعددة للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك لتسليط الضوء على الاعتقادات الخاطئة وسوء الفهم وتمكين المجتمعات المتأثرة بأوضاع خاضعة للتحقيق بمتابعة المحاكمات. وفي إطار هذا التوجه المتكامل هناك حاجة لتبني استراتيجيات مختلفة لمجموعات مختلفة اعتماداً على وضعها وعلى المعلومات والرسائل التي تتمكن هذه المجموعات من الشعور بالانخراط في عمل المحكمة وتقديم دعمها وتعاونها أينما توجد الحاجة اليه. وباختصار فإن المعلومات التي يحتاجها الضحايا ستكون مختلفة عن المعلومات التي يتطلبها، على سبيل المثال، قدامى المقاتلين. وبالمثل، فإن الطريقة التي تقدم بها تلك المعلومات وتقبل من جانب الضحايا ستكون مختلفة من الطريقة التي تقدم وتقبل بها المعلومات من جانب مجموعات أخرى. وفي هذا الإطار فإن لخدمة التواصل، أيضاً، دور تلعبه في مجال تكييف توقعات الضحايا حول ما تستطيع المحكمة أن تفعله. وبدون التزود بمعلومات عن احتمالات وحدود سلطات المحكمة هناك خطر من أنه قد يكون للضحايا تضخم في التوقعات عما تستطيع المحكمة أن تفعله لهم. فمثلاً قد يعتقدون أن المحكمة ستحاكم الأشخاص الذين رأوهم يرتكبون جرائم ضدّهم، وهو احتمال بعيد، آخذين في الاعتبار تركيز الادعاء على أولئك الذين يتحملون مسؤولية أكبر في ارتكاب هذه الجرائم بدلاً من الجنود العاديين، والأفراد من المستويات المنخفضة. وبالمثل فإنهم قد يعتقدون أن المحكمة يمكن أن تستطيع أن تقدم لهم بنية تحتية لمجتمعهم والتي قد تكون تحطمت أو أنها لم تكن موجودة أصلاً، مثل توفير مياه شرب نظيفة وطعام كاف وتعليم لأطفالهم. وهذه توقعات يجب أن يؤدي تناولها وتوضيحها إلى أن تصير بمرور الوقت بمثابة "حقائق". وإذا تركت مثل هذه الاعتقادات الخاطئة دون تناول فإنها ستقود لتوسيع دائرة سوء الفهم بالمحكمة الجنائية الدولية نفسها وستقود في نهاية المطاف إلى تقويض شرعيتها.

تتطلب هذه المخاوف، بدرجة تزيد أو تقل، على عدد كبير من البشر المتأثرين بنزاع ما، لكن قد يكون لها رنين خاص لمن هم ضحايا إذا أخذنا في الاعتبار اندماجها منذ البداية في قانون روما وتقويض المحكمة الجنائية الدولية لمساعدة الضحايا على الحصول على إحساس بالعدالة. وهذه المخاوف والإطار المؤسس تتطلب أن تكون خدمة التواصل، خصوصاً تلك تركز على الضحايا، ملمحاً مركزياً لعمل المحكمة، على الأقل، من الوقت الذي تأكد فيه وجود اهتمام عام بالوضع. إن الأهمية الحاسمة لخدمة التواصل في حد ذاتها وكأداة لتمكين المحكمة من العمل بفعالية تجاه الضحايا يتطلب أن تمنح الاعتراف اللائق والدعم ليس فقط فيما يتعلق بالاستراتيجية المتكاملة للمحكمة وإجراءات التشغيل وإنما أيضاً على مستوى الميزانية المرصودة والإطار التنظيمي لبرامج خدمة التواصل وطواقم العاملين.

إن وجود برنامج للتواصل، مناسب وممول تمويلاً كافياً يصمم ويطبق وفقاً للظروف السائدة وخصوصيات المجموعات التي أعد من أجلها، ليس بذخاً وإنما شرطاً ضرورياً للمحكمة لتلبية تقويضها وتوفير العدالة للضحايا.

## الحاجة لتبني مسودة لوائح صندوق دعم الضحايا بقلم كارين بونو المفاوض، الدائم لفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، في المحكمة الجنائية الدولية

إن الإشارة لصندوق دعم الضحايا في قانون المحكمة الجنائية الدولية (ICC) يعتبر أمراً غير مسبوق وإجراءً تاريخياً يعترف بحقوق الضحايا أمام المحكمة. ولصندوق دعم الضحايا الذي تأسس بواسطة مجلس الدول الأعضاء (ASP) في سبتمبر 2002 دورين:

تنفيذ أوامر المحكمة بتعويضات إصلاح الضرر، وتحديد الاستخدام المناسب للمساهمات الطوعية الخاصة بمساعدة ضحايا الجرائم التي تقع في إطار السلطات القضائية للمحكمة وأسرها.

ويدير الصندوق مجلس إدارة ينتخبه مجلس الدول الأعضاء لدورة مدتها ثلاث سنوات. وترأس مجلس إدارة الصندوق حالياً السيدة الوزيرة سيمون فيل (فرنسا)، ويتكون مجلس الإدارة من صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله ملكة الأردن وسعادة الدكتور أوسكار أرياس سانثيز من كوستاريكا وسعادة السيد تاديش مازوبيكي من بولندا ونيافة كبير الأساقفة أميريتوس ديزموند توتو من جنوب أفريقيا. وقد أعد مجلس إدارة الصندوق مسودة لوائح وفقاً للمادة 79 من قانون المحكمة الجنائية الدولية والقاعدة 98 من قواعد الإجراءات الجنائية والإثبات الخاصة بالمحكمة، وقدمها لمجلس الدول الأعضاء كي يقوم بتبنيها وذلك في عام 2004 (ICC-ASP/3/14). وتضع المسودة لوائح تتعلق بالطريقة التي تعامل بها أوجه التمويل والصرف (أوامر إصلاح الضرر، وعائدات المخالفات والممتلكات المصادرة، والمساهمات التطوعية) تسلّم وتدار وتستخدم بواسطة مجلس المدراء وتأسيس سكرتارية لمساعدة الصندوق.

إن التبني السريع لمسودة اللوائح يمثل أمراً حاسماً للعمل الفعال للصندوق. ولسوء الحظ فإنه، وربما بسبب تعقيد مسودة اللوائح التي وضعت في إطار نظام جديد للعدالة الدولية للضحايا، فإنه لم يتم بعد تبنيها بواسطة الدول الأعضاء. وفي عام 2004 كون مجلس الدول الأعضاء مجموعة عمل داخلية من الدول الأعضاء بهدف النظر في نص مسودة اللوائح.

تالعت مجموعة عمل حقوق الضحايا عن كُتب عمل مجموعة الدول الأعضاء واجتماعها في نيويورك. وتم تنظيم هيئة لإدارة النقاش ومواقع متعددة وكتبت الأوراق الخاصة التي تحتوي على المعلومات وهي توجد الآن على موقع <http://www.vrwg.org>

( "الأوراق المقدمة للاجتماع الثاني لمكتب مجموعة العمل الخاصة بلوائح صندوق دعم الضحايا، 3-4 أغسطس 2005" أغسطس 2005، "مسودة لوائح صندوق دعم الضحايا : أسئلة وأجوبة" يوليو 2005، "صندوق دعم الضحايا : تعريف موجز" يوليو 2005، [متاحة كلها باللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية] و "ملاحظات حول مسودة لوائح صندوق دعم الضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية" فبراير 2005)

وتأسف مجموعة عمل حقوق الضحايا أسفاً شديداً لأن مجموعة عمل الدول الأعضاء ظلت حتى الآن غير قادرة على الوصول لتسوية. وما لم يتم إيجاد تسوية أمام مجلس الدول الأعضاء في نهاية نوفمبر 2005 فإن المجلس سيجد أمامه مجموعة من النصوص المتعارضة جزئياً كي ينظر في أمرها. وعلى عكس العام الماضي فإن من الأمور الحاسمة أن يتوفر وقت كاف لهذا الفحص وأن تحترم اللوائح، التي يتم تبنيها في نهاية المطاف، استقلالية الصندوق بوصفه صندوقاً لمساعدة لضحايا الجرائم التي تقع في إطار السلطة القضائية للمحكمة.

هناك مقترح مشترك لثمان دول تتولى مسؤولية تنسيقه المملكة المتحدة. وهو مقترح منحرف عن رؤية الصندوق ويحظى بتأييد مجلس المدراء ويركز اهتمامه على نحو خاص بنقطين هما: (1) حقيفة ان استخدام المساهمات الطوعية من جانب صندوق دعم الضحايا يخضع لسلطة المحكمة في مرحلة متقدمة من التحقيقات، و (2) حظر تحديد مجال صرف المساهمات الطوعية. إن طاقة الصندوق على القيام بنحرك لفائدة ضحايا جرائم تقع في إطار السلطة القضائية للمحكمة، ولعائلاتهم، ستتأثر كثيراً إذا تم تبني هذه المقترحات.

أولاً: يدعو المقترح لأن تتحكم المحكمة في عملية استخدام كل الموارد، بما في ذلك المساهمات الطوعية التي يجمعها الصندوق بطريقة مستقلة. إن تحكم المحكمة في مثل هذه المساهمات الطوعية ( التي لا تستطيع المحكمة نفسها أن تجمعها والمختلفة عن العائدات الناتجة عن أوامر المصادرة وتعويضات إصلاح الضرر التي تتحكم المحكمة فيها بالفعل ) ستشكل انتهاكاً لتقويض المحكمة واستقلاليتها واستقلالية صندوق الضحايا. إضافة إلى ذلك، تصعب رؤية كيف تستطيع المحكمة قضائياً أن تملك حق اتخاذ مثل هذه القرارات. وفوق ذلك، فإن هذا المقترح يحد كثيراً من دور وسلطات مجلس إدارة الصندوق وأعضائه الذين اختيروا لكفاءتهم الشخصية المعترف بها عالمياً. وأخيراً فإن مجلس الإدارة لن تكون له المرونة والطاقة للتصرف تجاه الأوضاع التي يحقق فيها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وإذا تم تبني المقترح فإن الصندوق لن يستطيع أن يفيد إلا قلة من الضحايا جرائم محددة تم عرضها أمام المحكمة الجنائية الدولية وأصدرت المحكمة حكمها على الجناة المفترضين. وهذا يستثنى ضحايا أوضاع واسعة النطاق ما تزال تحت التحقيق. ويعتبر التحرك المستقل للصندوق تجاه هؤلاء الضحايا منسجماً مع القاعدة 98 (5) من قواعد الإجراءات والإثبات.

ثانياً، يتجاهل هذا المقترح الواقع العملي للمساهمات الطوعية، فالتقويض المحدود لبعض المانحين يفرض عليهم تحديد مجال تبرعاتهم. ووفقاً لقرار مجلس الدول الأعضاء رقم 6، على وجه الخصوص، والنص الحالي لمسودة اللوائح فإن حصة المساهمات الطوعية سيتم التحكم فيها لتحاكي ظهور أي توزيع غير منصف بين المجموعات المختلفة للضحايا.

توصيات من مجموعة عمل حقوق الضحايا إلى مجلس الدول الأعضاء:

- يجب أن ينظم مكتب مجلس الدول الأعضاء برنامج الجلسة المقبلة للمجلس بحيث يتضمن توفير وقت كاف للتفاوض حول اللوائح والتأكد من أنه سيتم تبنيها فعلياً في عام 2005.
- يجب أن تحافظ لوائح صندوق دعم الضحايا على استقلالية الصندوق، ويجب أن يكون لمجلس إدارة الصندوق سلطة مستقلة عن المحكمة في ما يتعلق بالمساهمات الطوعية التي جمعها وفقاً للمسودة الحالية للوائح ولقرار مجلس الدول الأعضاء رقم 6. ويجب أن تخضع قرارات مجلس إدارة الصندوق، في ما يتعلق بالمساهمات الطوعية، إلى الفحص الخارجي لضمان شفافية القرارات.
- وفقاً لمسودة اللوائح الحالية يجب أن يسمح مجلس الدول الأعضاء بتخصيص نسبة محددة من المساهمات الطوعية وتبني معايير وممارسات واضحة لضمان الإنصاف والشفافية في الإجراءات.

## راديو تفاعلي للمحكمة الجنائية الدولية والمجتمعات المستهدفة كأداة في إستراتيجية التواصل نموذج جمهورية الكونغو الديمقراطية بقلمه أندراست هال، مديرة الأبحاث والدعوة للعدالة

لا يستطيع أحد إنكار أهمية الراديو في إفريقيا. إنه يستخدم بواسطة المنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي كما يستخدم أيضاً بواسطة الأمم المتحدة والحكومات ليسوق كل شيء من "الكوندوم" والشبكات الواقية من البعوض إلى حث الناس على التسجيل للانتخابات. لقد لعب راديو منفرد، في رواندا في عام 1994، دوراً فعالاً بشكل مرعب في حث الناس على قتل جيرانهم. وقد أدى اليوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية التعاون بين وكالة هيرونديل السويسرية وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو إلى مساهمة ضخمة للمجتمع المدني بتوفيره معلومات موثوقة بها ومستقلة نسبياً للبلاد بأكملها، فلم تكن الأنباء متاحة لمعظم الكونغوليين قبل سنوات قليلة.

الراديو إذا ذو سطوة وقوة. لكن العدالة، خاصة في مجتمع يعاني من أشد درجات العنف والدمار التي يمكن أن يسببها مجتمع لنفسه، هي موضوع شديد الالتباس. ولن تكون مقولة أن العدالة قد أتت، مقولة فعالة على وجه الخصوص. وعلى الأقل ليس بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والسودان. هناك العديد من الأسئلة والعديد من الأطراف والمصالح المتعددة للغاية التي تجعل فرض مجموعة من المعايير على الناس مستحيلاً دون الوضع في الاعتبار الآثار الثقافية والسياسية لذلك الفرض. في أرو في شمال إيتوري في الكونغو، على سبيل المثال، تم استقبال أبناء القبض على عدد من أمراء الحرب بواسطة الجيش، بالشك والرفض: "ماذا تم القبض على جماعتنا، والاحتفاظ بهم كرهائن في كينشاسا، بينما يتولى حالياً المتمردون الآخرون مناصب في الحكومة والجيش؟ من سيجيب على هذه الأسئلة؟ وإذا نظر هؤلاء الناس إلى العدالة على أنها انتقائية، فهل من الممكن أن تتنازل سيادة حكم القانون أي احترام؟ وماذا عن دور الضحايا في المحكمة الجنائية الدولية؟ كيف ستحصل تلك المجموعات على معلومات عن المشاركة في المحاكمات؟ وكيف سيأخذون دوراً في المناقشة الجارية حول من الذي يشكل ضحية في نظر المحكمة؟ وإذا لم يكونوا مشاركين في ذلك الحوار هل سيتفاعلون بشكل يكفي لأن يستفيدوا من التطور الدرامي في العدالة الدولية الذي تقدمه المحكمة؟

تعرض المحكمة نفسها لمجازفة كبرى عندما تبدأ بتوجيه الاتهام. وإذا اختارت أن لا تناقش كيف تم الوصول إلى الخيارات التي أقدمت عليها، فإن إمكانية أن يكون للعدالة المأخوذة من لاهاي أي أثر طويل المدى محلياً سوف تصبح ضئيلة جداً بالفعل. إن أسئلة كيف ولماذا، المتعلقين بتوجيه الاتهام، وأيضاً العملية نفسها، ليست مجرد معطيات غير مختلف عليها في تلك الأماكن. هناك حاجة للمناقشة. كيف يمكن الحديث بين طرفين مختلفين كثيراً على مستوى الثقافة: إيتوري الممزقة بالحرب والمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وكيف سيتعلم أن يعمل سوياً؟

إذا تم استخدام الراديو بعناية فإن من الممكن أن يخلق ذلك حواراً يطمح لأن يستخدم بالكامل ما يمكن أن تقدمه المحكمة الجنائية الدولية لتلك المجتمعات. إن وجود قناة للاتصال بين المحكمة الجنائية الدولية وبين المجموعات المستهدفة تنشأ بواسطة الراديو يمكنها أن تبت حياة ومضموناً في مثاليات قانون روما، حتى يمكن للناس أن يأخذوا خيارات متبصرة حول ما إذا كانوا يرغبون في توفير الدعم والاحترام والمشاركة في العدالة التي تقدمها لهم المحكمة الجنائية الدولية أم لا. ولهذا الغرض فإن على الراديو أن يُستخدم بشكل يحقق التفاعل!

يجب استخدام الراديو، في مجتمع خارج من الحرب ومعرض للصدمة، على نحو يمكنه أن يمد المواطنين بالأخبار وأن يسهل عليهم الثقة بالمعلومات وبحقهم في حرية التعبير دون أن يفودهم إلى وضع قابل لأن ينفجر بسهولة بسبب الخوف والكرهية. وفيما بدأت المحكمة الجنائية الدولية للتو في خلق وجود في المنطقة، فإن الأجدر أن تقدم البرامج المسجلة مسبقاً والمتفاعلة. ويجب أن يكون ذلك جزءاً من استراتيجية تواصل عامة.

إن البرامج المسجلة مسبقاً تعتبر أداة جيدة في السماح للمجموعتين بالكلام في ما بينهما مع وجود الجدار الواقعي من حيث الزمان والمكان مما يعطي لكل طرف الفرصة في أن يستوعب ما يقوله الطرف الآخر بينما يقوم بصياغة ردوده مما يدفع بالحوار إلى الأمام. ويقوم الصحفيون، الموثوق بهم من كلا الطرفين كوسطاء محايدتين، بمهمة التوصل بين الطرفين، بتسجيل أسئلة من المواطنين ونقل وتسجيل ردود المحكمة الجنائية الدولية، ثم إذاعة المناقشة بلغة يمكن أن يفهمها جميع المشاركين. إن مشروع "الراديو التفاعلي من أجل العدالة" والذي ظل عاملاً منذ يونيو 2005، يتبع هذا النموذج ومن الواضح أنه مع تتابع الحلقات فإن السلطات تصير أكثر تسامحاً مع استجوابها (بواسطة المواطنين الذين لم يعتادوا أن يكونوا مساعليها) كما أن أسئلة المواطنين تغدوا أكثر رقباً.

وفور توفر ثقة أساسية بين المجتمعات وبين المحكمة الجنائية الدولية فإن من الممكن أن تكون البرامج الحية أكثر شعبية لأنها تتيح لكل مجموعة أن تتعامل مع الأخرى بشكل مباشر. ويدفع ذلك كل طرف لأن يتفاعل مع الآخر كأفراد يعرفون سلوكيات وأساليب بعضهم البعض. ومن خلال تلك الحوارات المباشرة يمكن أن تُخلق علاقة ومن الممكن أن يشعر المواطنون بأنهم في "نفس الفريق" مع أولئك التابعين للمحكمة في تأسيس الاحترام للقانون وللمجتمعاتهم. إلا أنه لكي يصبح ذلك التبادل منتجاً يجب أن يتوفر قدر من الثقة المشتركة والتفاهم، كما أن حواجز اللغة تخلق إشكالات أمام البرامج الحية.

وعندما يتأسس وجود المحكمة الجنائية الدولية بشكل جيد ويكون الناس على دراية كافية تسمح لهم بالإدلاء بتعليقات عن المحكمة، فمن الممكن إنتاج برامج حوارات ومجلات تبت على الهواء عن المحكمة الجنائية الدولية. ومن الممكن أن يفصح الخبراء المحليون وأعضاء المجتمعات، مثل جمعيات الضحايا، عن اهتمامهم وأفكارهم أثناء البرنامج كله ومن الممكن لممثلي المحكمة والخبراء الدوليين أن يقوموا بنفس الشيء. وفور ثبات المحكمة في وعي وإدراك الناس فسوف يكون هناك مجال لصياغة برامج لا يوجد فيها بالضرورة تمثيل لكل أطراف المسألة لأن الجمهور واع بما يكفي لأن يسمع ويحدد آراءه حول ما يود أن يستخلصه منها باعتبارها "الحقيقة"

إن الراديو التفاعلي أداة ممتازة ينبغي أن تستفيد منها المحكمة الجنائية الدولية وهي تبدأ، ما يبدو من المرجح أنه سيكون وجوداً طويلاً المدى في تلك المناطق. ولكن الإقرار، بأن المحكمة تحتاج إلى معالجة اهتمامات تلك المجتمعات أثناء عملها هناك حتى يمكن أن تجد قواعد ومطلوبات العدالة الدولية جذوراً وأن تصبح جزءاً من وجدان تلك المجتمعات، هو الخطوة الأولى.

مركز العدالة والمصالحة، التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية،  
الرابطة الأوروبية لطلاب القانون، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان،  
حقوق الإنسان أولاً، مراقبة حقوق الإنسان، المركز الدولي للعدالة  
النفسية، جستيا إيت الانتقالية، الجمعية الدولية لدراسات ضغوط الجراح  
باكس، المؤسسة الطبية للعناية بالضحايا التعذيب، برلمانيو النشاط  
العالمي، ريدريس، المبادرات النسائية للعدالة الجنديرية

For information please contact Clémentine Olivier -  
clementine@redress.org  
REDRESS  
c/o WFM – CICC, Anna Paulownastraat 103; 2518 BC Den Haag;  
The Netherlands  
Tel: +31.(0)70.311.10.87 or +31.(0)70.364.02..59.  
www.vrwg.org